الى قبول قرارات الامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية ، والتزام سياسة التأييد للانظمة الوطنية العربية في سياستها تجاه القضية الفلسطينية ، حتى لا يبرز العمل الفلسطيني وكأنه على تناقض معها ، والى التزام سياسة هادئة تجاه النظام الاردني .

هذه هي الاتجاهات الاربعة التي برزت في النقاش فيما يتعلق بالموقف السياسي الذي يرى كل فريق ضرورة الالتزام به فيما يتعلق بالقضية المركزية التي كانت تواجه المجلس ، ونعني بها وضع حركة المقاومة في الاردن والموقف من النظام الاردني .

فالى اي حد استطاعت ان تعكس نفسها في توصيات اللجان ؟ لقد انبثقت عن المجلس الوطني خمس لجان هي ١ — لجنة شؤون الوطن المحتل ٢ — لجنة الوحدة الوطنية ٣ — اللجنة العسكرية ٤ — اللجنة المالية ٥ — اللجنة السياسية والاعلامية . استمرت هذه اللجان في اجتماعاتها لمدة ثلاثة ايام ، ثم خرجت بتوصيات عديدة ، ناقش المجلس في جلسة عامة منها توصيات لجنتين فقط ، هي توصيات لجنة الوطن المحتل ودعم الصمود وقد اقرها بالاجماع . وتوصيات لجنة الوحدة الوطنية وقد رفضها المجلس بالاغلبية معتبرا ان الخطوات العملية التي اقرتها اللجنة على طريق الوحدة الوطنية هي اقل مما اقره برنامج العمل السياسي والتنظيمي الذي وافق عليه المجلس في الدورة الثامنة الماضية ، وطالب المجلس اللجنة التنفيذية ان تعمل على تنفيذ ما ورد في ذلك البرنامج . اما بالنسبة لتوصيات اللجان الثلاث الاخرى فقد اقر المجلس ان لا تناقش وان تعتبر كقرارات وتحال الى اللجنة التنفيذية للعمل بها ، وذلك بسبب التطورات الخطيرة للوضع في الاردن ، والتي فضل المجلس ازاءها ان ينهي مناقشاته وان ينتخب اللجنة التنفيذية الجديدة حتى تتولى مسؤولية مواجهة الاوضاع الناشئة .

وحول الوضع في الاردن ورد في توصيات اللجنة السياسية والاعلامية ما يلي :

١ — في موضوع الجبهة الوطنية الاردنية قالت اللجنة أن « جميع قوى الثورة الفلسطينية المشتركة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة الى تدعيم الجهود المبذولة من قبل القوى الوطنية الاردنية ، لبناء الجبهة الوطنية الاردنية ... وان تضع كافة امكانياتها تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية في نضالها من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي » .

٢ — في موضوع الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الاردن قالت اللجنة بان الاصرار على الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطيني وحقه في تحرير وطنه لا يعني « التخلي عن حقوقه الوطنية الراهنة كما لا يعني استمرار خضوعه لسياسة الارهاب الرجعي والتعصب الاقليمي الذي يمارس تحت شعار وحدة الضفتين » .

٣ — في موضوع الاتفاقات المعقودة مع النظام الاردني قالت اللجنة « في الوقت الذي يعمل النظام على الغاء ورفض تنفيذ بنود اتفاقيتي القاهرة وعمان ، وذلك لاحكام سيطرته على حركة المقاومة يعلن المجلس الوطني الفلسطيني تمسكه بهما وبما ورد فيهما من اعتراف صريح بالثورة الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني » . كذلك اوصت اللجنة بالسعي لان تنفذ الحكومات العربية الموقعة على اتفاق القاهرة ما التزمت به من اجل وضع الاتفاق موضع التنفيذ ، ولتقطع المساعدات المالية عن الاردن طالما هو يرفض التقيد بهذه الاتفاقيات .

وحين صدر في النهاية بيان المجلس تضمن اشارة الى مجمل هذه القضايا التي وردت في توصيات اللجنة السياسية والاعلامية .

انتخاب اللجنة التنفيذية : في محادثات الكواليس تم الاتفاق بين القوى الممثلة في المجلس على ان يعتمد خط اشراك جميع الفصائل الفدائية الاساسية في عضوية اللجنة التنفيذية مع التعهد بالالتزام فيما يصدر عنها من قرارات ، وبناء على ذلك دخلت في عضوية اللجنة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (تيسير قبعة) وجبهة التحرير العربية (احمد المرعشلي) . واثناء المحادثات الجانبية حول تشكيل اللجنة ، اتفق على ان تبقى نسبة تمثيل المنظمات القديمة في اللجنة التنفيذية على حالها ، انسجاما مع نفس القرار بأن تبقى نسبة تمثيل هذه المنظمات في المجلس الوطني على حالها . لذلك تركز البحث في عضوية اللجنة التنفيذية على المقاعد التي ستعطى للجبهة الشعبية ولجبهة التحرير العربية . وقد طالبت كل واحدة منهما بمقعدين في اللجنة التنفيذية ، ثم تنازلت جبهة التحرير عن موقفها ووافقت على مقعد واحد ، وحين وافقت الجبهة الشعبية على تمثيلها بمندوب واحد اصرت على ان يكون